توجيهات أميرية بزيادة رأسماله بعد توسيع قاعدة المستفيدين..

خبراء: زيادة رأسمال صندوق المعسرين يعزز من الأداء التنموي

جاءت توجيهات الأمير بزيادة رأس مال صندوق المعسرين على خلفية زيادة قاعدة المستفيدين منه، وتخفيفاً لتداعيات الأزمة المالية عليهم من خلال تخفيف الديون عليهم وفتح مجالات تنموية اقتصادية تساعدهم.

إلا أن زيادة قاعدة المستفيدين من الصندوق لا يزال يصطدم بعدد من العراقيل، أبرزها عدم اهتمام البعض بالحصول على مساعدة الصندوق بسبب حرمانه لهم من الحصول على قروض أخرى لمدد زمنية تصل إلى ١٠ سنوات.



حجاج بوخضور — د. يوسف الزلزلة


تحقيق: مازن المصري

وقد جاءت تلك الدعوة مصاحبة لدراسة مجلس الوزراء زيادة رأسمال الصندوق بمعالجته على ٣ مراحل؛ بحيث يستفيد منه حتى من تتجاوز قيمة أقساطه الشهرية ٣٠٪ من صافي الراتب، وذلك وفق ما أعلنته مصادر مطلعة في مجلس الوزراء.

خطة متكاملة

وفي استعراض لها عن أهمية زيادة رأسمال الصندوق، تناولت «المجتمع» ومن خلال خبراء الاقتصاد والمعنيين دور تلك الدعوة في تخفيف أعباء المديونيات على المواطنين الذين تعثروا في السداد، الذين رغم قلة أعدادهم التي لا تتجاوز ٢٪ من العدد الإجمالي للمدينين، إلا أنهم يمثلون شريحة مهمة من المجتمع.

وقد أكد الخبراء أن الدعوة جاءت في توقيت جيد، وهي تخفف الكثير عن كاهل المواطن، وبالتالي توجيه السيولة إلى قطاعات اقتصادية تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهم رأوا أن علاج المديونية تحتاج إلى خطة عمل متكاملة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعزز الوضع الاقتصادي وتدعمه على المدى الطويل.

حزمة إجراءات

في البداية، أشار الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إلى أن علاج صندوق المعسرين يحتاج إلى حزمة متكاملة من الإجراءات، لافتاً أن زيادة رأسماله لن تحل المشكلة بل قد تزيدها تعقيداً، خاصة مع تداعيات الأزمة المالية السلبية على الأداء الاقتصادي.

وتوقع بوخضور زيادة عدد المعسرين ما لم يتم علاج المشكلة من جذورها، مشيراً إلى أن الصندوق لم يأت بآلية تساعد المواطن على معرفة كيف يصيد السمكة لا أن تمنح له، موضحاً أن هناك ضرورة لعمل دراسة مسحية شاملة لتصنيف المعسرين حسب قدراتهم الاقتصادية، ووضع معايير محددة للتصنيف، وذلك آخذاً في الاعتبار قدرة المعسرين على السداد.

وأضاف أن من بين الإجراءات الأخرى العمل على إيجاد الوسائل المساعدة للمتعثرين على السداد، من بينها دفع الشباب للعمل في القطاع المصرفي في الخدمات التي يمكنها استيعاب الكثير من الشباب، وتمكينهم من السداد على خلفية أن هناك مدينين كثيرين يقعون ضمن شريحة الشباب، مستدركاً أن هناك الكثير من المشاريع التنموية مثل الحكومة الإلكترونية يمكنها من استيعاب العدد الأكبر من الشباب في هذا المشروع الحيوي.

ودعا بوخضور في الوقت ذاته إلى نشر ثقافة الادخار والحد من نزعة الاقتراض، مشيراً إلى أن مساعدة المقترض في إيجاد مصدر للدخل قد يكون أهم الحلول العاجلة التي تساعد المواطن على سداد التزاماته.

> **بوخضور: مطلوب وضع آلية تعالج المشكلة من جذورها بعيداً عن الحلول السطحية**
>
> **الزلزلة: الحكومة مطالبة بتعديل شروط الصندوق وفق آلية تفاهم مع مجلس الأمة**

تعديلات مقترحة

ومن جهتها رأت النائبة د. رولا دشتي أن هناك تعديلات مقترحة على صندوق المعسرين سيتم دراستها، وإعداد مذكرة بشأنها في مجلس الأمة، مشيرة إلى أن شروط الصندوق لا تلبي طموحات المواطنين المعسرين، موضحة أن هذا الأمر يأتي في إطار تعزيز النهج الإصلاحي في الأداء الاقتصادي، وخلق فرص عمل للشباب في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تهذيب الشروط

وقال النائب وزير التجارة الأسبق د. يوسف الزلزلة أن المطلوب العمل على تعزيز قاعدة المستفيدين من الصندوق من خلال تهذيب الشروط التي وضعها بنك الكويت المركزي، التي تساعد عمل الصندوق وتزيد قاعدة المستفيدين منه.

وأضاف أن المطلوب من الحكومة ومن خلال بنك الكويت المركزي العمل على تحقيق تلك المطالب، والرجوع إلى المجلس لأخذ رأيه في الأمر قبل التصديق عليه.

وبيّن الزلزلة أن الصندوق له جانبان، الأول: تنظيمي وهو المتعلق بتدخل الحكومة، والآخر: شعبي المتعلق بتفهم أعضاء مجلس الأمة للمشكلة بشكل أكبر من الحكومة، مستنداً في ذلك إلى أن النواب أكثر احتكاكاً بالمواطنين ومشكلاتهم وما يعانونه، وهم على إطلاع على أبرز الأزمات التي يقعون فيها سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية.

وكانت الحكومة قد ناقشت في وقت سابق بعض المقترحات بشأن حزمة من التعديلات على الصندوق، مثل زيادة رأسمال الصندوق وتغيير بعض الشروط الواجبة على المستفيدين تجاه البنوك أو تمديد فترة سداد الديون ١٥ عاماً بدلاً من ١٠ أعوام، وحق العميل في الحصول على قروض من جهات أخرى بجانب الاستفادة من قروض الصندوق.

وهذا ما ألمحت إليه مصادر حكومية مطلعة بأن هناك رغبة حكومية حقيقية من قبل الحكومة في إجراء بعض التعديلات على الصندوق، من خلال الطلب من بنك الكويت المركزي بإعداد مذكرة توضح كيفية تعديل شروط صندوق المعسرين؛ بحيث تزيد قاعدة المستفيدين منه خلال المرحلة المقبلة.

دشتي: تعديل شروط الصندوق يوسع من قاعدة المستفيدين ويدعم دوره التنموي خلال المرحلة المقبلة

يذكر أن اللجان العشرين التي تدرس ملفات المعسرين في البنوك تعقد اجتماعاتها بشكل يومي، وتدرس كل حالة على حدة، إذ يرأس كل لجنة قاض بدرجة مستشار، إضافة لعضوين من البنوك المحلية وعضو من شركات الاستثمار إلى جانب عضو من ذوي الخبرة.

يشار إلى أن اللجان الوزارية والمتخصصة تتكون من بنك الكويت الوطني، و٤ لجان من بيت التمويل الكويتي «بيتك»، و٣ لجان لدى بنك الخليج، ولجنتان في البنك التجاري، ولجنة واحدة من بنك الكويت والشرق الأوسط وبنك برقان والبنك الدولي.

وقد تزايدت التوترات بين الحكومة ومجلس الأمة بداية العام الماضي؛ حيث تركز معظمها في شراء المديونيات وإسقاط القروض والفوائد وزيادة الرواتب وتعديل الكادر الوظيفي، وهي ٤ موضوعات رئيسة اعتصرت المجتمع الكويتي وشطرته إلى نصفين، الأول: مؤيد للفكرة في عمو ميتها وإطلاقها على أساس تحقيق الكويت لفائض موازنة في السنوات المالية الماضية، والثاني: يعارض باعتبار ذلك مخالفاً لمبدأ العدالة، ومحفزاً على الكسل والبطالة.

أرقام وإحصاءات

ووفقاً لما تناقلته الأرقام والإحصاءات المعلنة عن حجم الاقتراض، فإن عام ٢٠٠٤م شهد ارتفاع عدد المقترضين الذين عليهم أحكام ضبط وإحضار إلى ٥٢ ألف مواطن، وفي عام ٢٠٠٥م زاد العدد إلى ٦١ ألفاً عليهم أحكام بالحبس، وفي عام ٢٠٠٦م وصل العدد إلى ١٠٠ ألف.

وتذكر الأرقام والإحصاءات أنه في ١٠ أشهر بلغ حجم المسجونين في السجن المركزي ٣٠٧٠ مواطناً بسبب القروض، وهناك ١٠ آلاف عليهم أحكام بالسجن والضبط والحضور، ويبلغ حجم القروض الشخصية ٥,٥ مليارات دينار، معظمها موجه لتمويل استهلاكي.■

